

الرئيس اللبناني: الوضع الهالي يتحسن في البلاد



وكانت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني قد خفضت التصنيف الائتماني للبنان إلى CAA1، وعدلت النظرة المستقبلية إلى مستقرة من سلبية. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

أشار الرئيس اللبناني ميشال عون، إلى أن "الوضع المالي يتحسن في البلاد"، وذلك بعد نحو أسبوع من تشكيل حكومة جديدة تعهدت بالشروع في تنفيذ إصلاحات تشد الحاجة إليها من أجل وضع مالية الدولة على مسار مستدام.

وتابع عون، وفقاً لبيان رئاسي، أن "الأزمات باتت وراءنا، والوضع المالي يتحسن، ومن المتوقع أن تبدأ الفوائد بالانخفاض قريباً".

من جهته، أكد وزير المالية اللبنانية علي حسن خليل، بعد لقائه مسؤول بالبنك الدولي، أن "هناك ضرورة بإعطاء الأولوية لإصلاح قطاع الكهرباء وتقليص عجز الميزانية وزيادة الإيرادات"، لافتاً إلى أن "الوزارة مستعدة لمناقشة ميزانية 2019 التي ما زالت أرقامها وتفاصيلها قيد المراجعة".

الغانم يبحث توطيد العلاقات الاقتصادية مع إيطاليا



المستثمرين الكويتيين وزيادة حركة التبادل التجاري وزيارات الوفود بين البلدين الصديقين". المصدر (موقع غرفة تجارة وصناعة الكويت، بتصرف)

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي ثنيان الغانم، استعداد الغرفة لتسخير إمكانياتها كافة بهدف توطيد العلاقات الاقتصادية مع إيطاليا. والتقى الغانم السفير الإيطالي لدى الكويت غوسبي سكوناميليو، حيث شدد على أن "الغرفة مستعدة لتعريف أصحاب الأعمال بال مناخ الاقتصادي في البلدين وتشجيع إقامة الندوات للترويج للمنتجات الإيطالية"، موضحاً أن "غرفة تجارة وصناعة الكويت تولي اهتماماً بالغاً بتوطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة، وقد جرى خلال اللقاء مناقشة طبيعة التعاون الاقتصادي بين الكويت وإيطاليا وبحث سبل إقامة مشاريع استثمارية بين البلدين الصديقين".

من جانبه أكد السفير سكوناميليو "السعي إلى تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين على كافة الصعد واستغلال الفرص الاستثمارية المتوفرة في إيطاليا"، لافتاً إلى أن "السفارة تبذل مساعي كبيرة لتذليل المعوقات أمام

صندوق النقد الدولي يتوقع انخفاض دين مصر الكلي



وعلى مستوى نسبة الدين المحلي للناج المحلي خلال 2018-2019، فقد خفضها الصندوق لتصل إلى 68 في المئة مقابل توقعاته السابقة البالغة 69.2 في المئة. المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

مصر خلال العام المالي 2018-2019 من 86.2 في المئة إلى 86 في المئة.

وأصدر صندوق النقد بياناً أعلن فيه قبول تسليم مصر الشريحة الخامسة من القرض عبارة عن مليار دولار، تتضمن دفعة جديدة من قرض سيجري استخدامها في دعم الموازنة العامة للدولة، وستعكس إيجاباً على الاحتياطي النقدي.

وتوقع الصندوق أن تبلغ نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي نحو 18 في المئة خلال العام المالي الجاري، مقابل توقعاته السابقة بأن يصل إلى 17 في المئة. كذلك توقع الصندوق أن تصل نسبة الدين الكلي إلى 83.3 في المئة خلال العام المالي المقبل.